المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

الأستاذ قموح مولود
عميد كلية الحقوق

مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من طرف كلية الحقوق – جامعة قسنطينة 1 بالتعاون مع الجمارك الجزائرية و الموسوم بـ : « الجمارك الجزائرية وإشكالية التوفيق بين التسهيل والرقابة»

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

تتضمن مداخلتنا هذه أربعة محاور :

أولا- الإطار القانوني للمتعامل الاقتصادي
ثانيا - شروط منح اعتماد صفة المتعامل الاقتصادي
ثالثا - الامتيازات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي المعتمد
رابعا- تقييم عام لدور الجمارك

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

- **يعد المتعامل الاقتصادي المشترك أحد أهم الأنظمة التي تم استحداثها فيما يخص تطوير الجمارك على المستوى الدولي**
- **تم تبني نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد في الجزائر عن طريق قانون المالية لسنة 2010 الذي أضاف المادة 89 مكرر1 من قانون الجمارك**
- **المرسوم التنفيذي رقم 12- 93 المؤرخ في 1 مارس 2012 المتعلق بنظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، جريدة رسمية رقم 14 الصادرة يوم 7 مارس 2012**

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

ملاحظة : سجلنا تأخر في صدور المرسوم التنفيذي لمدة سنتين، وهذا يعد تأخرا كبيرا في مجال يمتاز بالسرعة كالتجارة

أرجع المدير العام للجمارك أنذاك سبب التأخير إلى توخي الحذر وعدم التسرع من أجل حماية أفضل للاقتصاد الوطني ، كما أضاف بأن هذا الإجراء قد أخذ وقتا لأن الجمارك الجزائرية قد استدعت الخبرة الوطنية والدولية من أجل تحديد امتيازات وشروط الحصول على هذه الصفة

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

الهدف من هذا الإجراء :

يتيح هذا الإجراء للمتعاملين الاقتصاديين فرصة الاستفادة من تخفيف إجراءات الجمركة بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي ودعم الاستثمار وتعزيز الشراكة بين الجمارك والمؤسسات

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

ثانيا ـ شروط منح اعتماد صفة المتعامل الاقتصادي:

وضع المشرع الجزائري خمسة شروط لمنح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

1- أن يكون المتعامل الاقتصادي مقيم في الجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات

ملاحظة : يبدو وضاحا من خلال هذا الشرط التوجه الذي يتخذه تبني نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد وهو تطوير النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع المؤسسات المنتجة سواء للسلع أو الخدمات

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

2- لم تسجل ضده سوابق خلال 3 سنوات الأخيرة المنقضية ولا ضد ممثليه القانونيين أو إطاراته المسيرة أو شركائه الرئيسيين ، مع إدارات الجمارك و الضرائب والتجارة والعمل والضمان الاجتماعي وباقي الهيئات المعنية بتأطير التجارة الخارجية

الملاحظة : الغرض من هذا الشرط هو استهداف المتعامل ذو السمعة والسيرة الحسنة لتشجيعه على هذا النهج و لتمييزه عن المتعامل ذو السمعة السيئة

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

3- لا يكون في حالة الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح

4- لا يكون محل إجراء عملية الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح

5- متمع بالملاءة المالية خلال الثلاث (3) سنوات الأخيرة

الملاحظة : هذه الشروط كلها تتمحور حول الجانب المالي للمتعامل الاقتصادي الذي يجب أن لا يكون محل ضائقة مالية أو محل إجراء في هذا الشأن بل على العكس يجب أن يكون مليئا

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

ثالثا- الامتيازات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي المعتمد

منح المشرع الجزائري للمتعامل الاقتصادي المعتمد تسهيلات في إطار الجمركة نصت عليها المادة 3 من المرسوم 12-93

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

1- التسهيل فيما يخص الاستفادة من الإجراءات الجمركية المبسطة :

تتمثل الاجراءات المبسطة في كل من التصريح التقديري والتصريح المبسط والتصريح الإجمالي ، التي نصت عليها المادة 86 مكرر 1 من قانون الجمارك التي تم استحداثها عن طريق المادة 25 من قانون المالية لسنة 2013
بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 13-321 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 الذي يهدف إلى تحديد كيفيات وشروط تطبيق أحكام المادة 86 مكرر 1

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

2- الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة :

يتمتع المتعامل الاقتصادي المعتمد بمعاملة تفضيلية ، حيث تمنح الأولوية له فيما يخص معالجة بضائعه عند المراقبة على مستوى الجمارك بالنظر لباقي المتعاملين الاقتصاديين، وتشكل هذه المسألة أهمية بالغة لأنها تقلص من المدة التي تقضيها البضاعة على مستوى الجمارك وبالتالي يستفيد المتعامل من سرعة خروج بضائعه من الجمارك سواء باتجاه الخارج أي التصدير أو باتجاه داخل الوطن أي الاستيراد

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

3- التقليل من عدد عمليات المراقبة المادية والوثائقية :

كثيرا ما يشتكي المستوردون والمصدرون من تعدد تدخلات الجمارك المادية لمراقبة البضاعة ، وهو ما يجعل البضاعة تبقى لمدة طويلة لدى الجمارك من أجل المراقبة، الأمر الذي يعطل سرعة تدفق السلع سواء نحو الخارج أو الداخل وهو ما ينجر عنه تبعات مادية

وفي هذا الشأن فإن المتعامل الاقتصادي المعتمد يستفيد من التقليل من عدد عمليات المراقبة المادية فهي تكون محدودة بالنسبة إليه، ولا تكون معمقة نظرا للسمعة الطيبة الذي يتمتع بها المتعامل الاقتصادي المعتمد كما أن المراقبة في حد ذاتها تكون غالبا على مستوى الوثائق

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

4- توجيه البضائع ، حسب الحالة ، نحو رواق الجمركة دون المراقبة الفورية أو نحو رواق مراقبة الوثائق

وهذين العنصرين يدخلان ضمن الرواق الأخضر حيث يمنح المسار الأخضر للمتعاملين الاقتصاديين الاستفادة من حق رفع البضاعة مباشرة بعد دفع (أو كفالة) الحقوق والرسوم المستحقة دون تعرض البضاعة للفحص المادي

ويعد الرواق الأخضر آلية لتسهيل عملية جمركة البضائع

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

5- الجمركة عن بعد والفحص لدى المتعامل

Dédouanement à domicile et la vérification sur site

عن طريق هذا الامتياز يمكن للمصدر أن يتم الإجراءات الجمركية في مكتب الجمارك الأقرب إلى مؤسسته ، كما يمكنه وضع التصريح الجمركي في نفس المكتب، بعد ذلك يتم فحص البضائع ووسيلة النقل في مؤسسة المصدر وتختم بالشمع الأحمر، ولا يتم فحصها مرة أخرى على مستوى مركز الحدود ، و بهذا يستفيد المصدر من سرعة المرور وذلك بتجنب فحصها مرة أخرى

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

رابعا – تقييم عام لعمل الجمارك

رغم كل ما تم اتخاذه في الجزائر من إجراءات وتدابير لتطوير الجمارك فإنه ووفقا لدراسة أجراها مركز التجارة العالمية بالتعاون مع المنظمة العالمية للتجارة، فإنه قد خلص إلى جملة من المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية بما فيها الجزائر فيما يخص تسهيل المبادلات التجارية التي تمس القطاع الخاص وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

1- الحاجة إلى مصلحة جمارك سريعة بالنسبة للتجارة والمساهمين الشرعيين والذين لا يشكلون خطرا

2- حاجة الجمارك إلى التعاون الجيد مع القطاع الخاص واستشارته بانتظام لضمان دعم تغيير وإصلاح الإدارة الجمركية

3- ضرورة إسراع ألية إجراءات وعمليات الجمارك

4- ضرورة وضع ميثاق جديد للخدمة بين هيئة مصالح الجمارك والقطاع الخاص، لتحديد تطلعات كل طرف نحو الآخر بالإضافة إلى تحديد معايير مستوى وجودة الخدمات المنتظرة

5- حذف إزدواجية المعاملة البيروقراطية في جلسات الاستماع بعد الجمركة وفي أثناء التقييم

6- ضرورة التكوين الاحترافي ومنح التصديق والشهادات بالنسبة للجمركة والعبور والوكالات الجمركية

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

5- الخاتمة :

في الأخير فإننا نقول أن تجاوز هذه المشاكل وتطبيق الحلول التي جاءت بها هذه الرسالة لا سيما الرقمنة من شأنها النهوض أكثر بالجمارك الجزائرية وجعلها أداة حقيقية لدعم التجارة الخارجية

المتعامل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية

شكرا على حسن الإصغاء